

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[الدرس الثاني]

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله صلى الله وسلم عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد، فنواصل مستعينين بالله عز وجل في القراءة في كتاب الكبائر للإمام الذهبي رحمه الله

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الصَّلَوَاتُ الْخُمْسُ، وَالْجُمُعَةُ إِلَى الْجُمُعَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُنَّ مَا لَمْ تُغَشَّ الْكِبَائِرُ»،

وهذا الحديث المبارك فيه فضيلة اجتناب الكبائر وفضيلة المحافظة على الفرائض، وأن خيرية الإنسان وفوزه وسعاده في الدنيا والآخرة لا بد فيه من الأمرين: المحافظة على الفرائض واجتناب الكبائر.

ولهذا ذكر النبي ﷺ تحقق هذا الخير بالأمرين، قال: **«الصَّلَوَاتُ الْخُمْسُ، وَالْجُمُعَةُ إِلَى الْجُمُعَةِ، وَرَمَضَانُ إِلَى رَمَضَانَ مَكْفَرَاتٌ لِمَا بَيْنَهُمَا مَا لَمْ تُغَشَّ الْكِبَائِرُ»** يعني ما يتركب الإنسان الكبائر، فاجتمع في الحديث الأمران، فعل الفرائض والمحافظة عليها واجتناب الكبائر والبعد عنها، وأن الخير والسعادة للإنسان إنما تتحقق بهذين الأمرين معا.



فَتَعَيَّنَ عَلَيْنَا الْفَحْصُ عَنِ الْكِبَائِرِ مَا هِيَ لَكِي يَجْتَنِبَهَا الْمُسْلِمُ.

هذا تنبيه لطيف من المصنف إلى الفائدة من معرفة الكبائر، وقد يسأل سائل لماذا نتعلم الكبائر؟ لماذا نجلس لقراءة الكبائر؟ قد يسأل سائل: لماذا كتب أهل العلم مصنفات في الكبائر؟

والجواب على ذلك كما ذكر الإمام الذهبي رحمه الله هنا: **(فَتَعَيَّنَ عَلَيْنَا الْفَحْصُ عَنِ الْكِبَائِرِ)** يعني عندنا نصوص كثيرة في القرآن وفي السنة في الدعوة لاجتناب الكبائر وذكر الآثار المباركة والثمار العظيمة التي يجنيها المسلم باجتنابه للكبائر، فهذه النصوص علم المسلم بها يتعين به أن يفحص عن الكبائر، أن يكشف عنها ويبحث عنها ويعرفها لماذا؟ ليجتنبها، فالاجتناب الذي أمرنا به في النصوص التي مضت لا يتحقق إلا بالفحص عن الكبائر ومعرفة الكبائر، وكما قدمت كيف يتقي من لا دري ما يتقي، من لا يعرف الكبائر من لا يعرف المحرمات كيف يتقيها.

فاجتناب الكبائر الذي أمرنا لا بد فيه أولاً من العلم ولهذا قال طلق بن حبيب في تعريفه للتقوى الذي أرشث إليه قال: تقوى الله أن تعمل بطاعة الله على نور من الله رجاء ثواب الله، وأن تترك معصية الله على نور من الله خيفة عذاب الله. قوله هنا: (على نور من الله) يعني على علم، يحتاج الإنسان إلى علم نافع يعرف به الكبائر، يعرف به المحرمات، يعرف به ما نهاه الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى عنه ليتحقق له هذا الاجتناب الذي أمر به. قال: (فَتَعَيَّنَ عَلَيْنَا الْفَحْصُ عَنِ الْكِبَائِرِ مَا هِيَ لِكَيِّ يَجْتَنِبَهَا الْمُسْلِمُ). وهنا أنبه على فائدة عظيمة في هذا الباب لعل الله ك أن ينفعنا بها.

الآن جمع الذهبي رحمه الله هذا المصنف الذي شاع وانتشر وقرأه خلق واستفاد منه كثيرون، كم لمصنّفه رحمة الله عليه من الحسنات والآثار الطيبة بهذه الدلالة المباركة؛ دلالة الناس على الكبائر وتعريفهم بها وبيانها لخطورتها لاجتنابها، واستهل أيضاً كتابه بدعوى لمن يقرأ بأن يرزقه الله الاجتناب.

وهذا نستفيد منه فائدة أن الداعية لله عز وجل والمعلم، كما أنه ينبغي أن ينصح نفسه بمعرفة الكبائر ليجتنبها أن يعرف الكبائر أيضاً ليحذر عباد الله عنها، خاصة في زمان كثر فيه دعاة الباطل ودعاة الشهوات ودعاة المحرمات، فما من هذه الكثرة الكاثرة من الدعوة للباطل لزم أهل الحق وطلاب العلم أن يعتنبوا بهذا الباب العظيم ليحذروا الناس ويبينوا خطورة هذه المعاصي وجنائتها البالغة على الإنسان في دينه ودنياه. قال: (فَتَعَيَّنَ عَلَيْنَا الْفَحْصُ عَنِ الْكِبَائِرِ مَا هِيَ لِكَيِّ يَجْتَنِبَهَا الْمُسْلِمُ). وقوله: (الْفَحْصُ) أي من خلال الأدلة ومن خلال مطالعة النصوص وقراءة القرآن الكريم وسنة النبي ﷺ، والكبائر مذكورة في القرآن مذكورة في السنة؛ ولكن جهد العلماء في هذا الباب هو بالفحص عنها والبحث عنها في الأدلة - أدلة القرآن وأدلة السنة - وجمعها وتبويبها وترتيبها في مكان واحد.



فَوَجَدْنَا الْعُلَمَاءَ قَدْ اخْتَلَفُوا فِيهَا؛ فَقِيلَ: هِيَ سَبْعٌ. وَاحْتَجُّوا بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُؤَبَّاتَ...»، فَذَكَرَ الشُّرْكَ، وَالسَّحَرَ، وَقَتْلَ النَّفْسِ، وَأَكْلَ مَالِ الْيَتِيمِ، وَأَكْلَ الرِّبَا، وَالتَّوَلَّى يَوْمَ الزَّخْفِ، وَقَذَفَ الْمُحْصَنَاتِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

من أهل العلم من قال: عدد الكبائر سبع. واستندوا إلى هذا الحديث قول النبي ﷺ: «اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُؤَبَّاتَ...» فوصف هذه السبع بأنها موبقات؛ أي: مهلكات وهذا دليل على أنها كبائر بوصف النبي ﷺ بأنها موبقة؛ أي: مهلكة لصاحبها.

فبعض العلماء أخذ من هذا الحديث أن عدد الكبائر سبع؛ ولكن الحديث ليس فيه حصر للكبائر بهذا

العدد، وإنَّما ذكر فيه النبي ﷺ جملةً من الكبائر، قد يكون المقام اقتضى التَّنصيص عليها لمقام السائل أو لأمرٍ معين، أو يكون أعلم بها عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أولاً ثم أعلم بغيرها فيما بعد، أو لغير ذلك من التعليلات التي ذكرها أهل العلم؛ لكن قطعاً أن الحديث ليس حاصراً للكبائر في هذا العدد لدلالة الأحاديث الأخرى الكثيرة على أمور نُصَّ في السنة على أنها من الكبائر، كما في الحديث الآخر وسيأتي عند المصنف «ألا أنبئكم بأكبر الكبائر» قالوا: بلى يا رسول الله. قال: «الإشراك بالله وعقوق الوالدين وشهادة الزور» فعقوق الوالدين كبيرة، بل من أكبر الكبائر وشهادة الزور كبيرة، وليس من هذه السبع وقد عدّه النبي ﷺ من الكبائر. فإذن القول بأن الكبائر محصورة في سبع هذا ليس عليه دليل واضح، والاستدلال بهذا الحديث غير مستقيم بالأدلة الكثيرة على وجود كبائر نُصَّ في أدلة صريحة واضحة على أن الكبائر زائدة على هذا العدد المذكور في هذا الحديث.



وَجَاءَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ: "هِيَ إِلَى السَّبْعِينَ أَقْرَبُ مِنْهَا إِلَى السَّبْعِ".

(جاء عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال: "هي إلى السبعين أقرب منها إلى السبع") هو سئل بناء على هذا الحديث «اجتنبوا السبع الموبقات» ففهم أن الحديث حصر الموبقات بهذه السبع، فابن عباس مث: أهى سبع؟ قال: هي إلى السبعين أقرب. وجاء عنه في رواية أخرى: هي إلى السبعمئة أقرب. والسبعين والسبعمئة وهذا الرقم يستعمل في اللغة - في لغة العرب - للكثير، كثيراً ما يؤتى به للتكثير، ويكون العدد لا مفهوم له، ليس مقصوداً بذاته، كقوله ك: ﴿إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً﴾ [التوبة: ٨٠]، المراد ليس هذا العدد تحديداً، وإنما إن تستغفر لهم مرات عديدة جداً لن يغفر الله لهم، فقوله: (هي إلى السبعين أقرب) هذا إشارة إلى كثرتها لا إلى أيضاً حصرها في هذا العدد الذي هو السبعين، أو كذلك على الرواية أخرى السبعمئة، فهي ليست محصورة في عدد، وإنما الذي ينبغي في هذا الباب أن ينظر في ضابط الكبيرة، وكل ما دلَّ النص على أنه كبيرة يجتنبه ويكون على حذرٍ منه تحقيقاً لأمر الله تبارك وتعالى بذلك وأمر رسوله صلوات الله وسلامه عليه.



وَصَدَقَ وَاللَّهُ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَالحديثُ فَمَا فِيهِ حَصْرُ الْكَبَائِرِ.

قوله: (وَصَدَقَ وَاللَّهُ ابْنُ عَبَّاسٍ مث) لأن الإمام رحمه الله فحص النصوص والأدلة ووقف على الأدلة الواضحة والصريحة التي فيها ذكر خصال وخلال وأمر عدت في السنة من الكبائر، فقال: (صَدَقَ وَاللَّهُ) ثم

أشار إلى أن الحديث المتقدم والذي احتج به من قال: إنها سبعُ أشار إلى أنه ليس حاصر للكبائر في هذا العدد.



والذي يتَّجه ويقوم عليه الدليل أن من ارتكب حوباً من هذه العظائم ممَّا فِيهِ حَدٌّ فِي الدُّنْيَا؛ كَالْقَتْلِ وَالزَّوْنِ وَالسَّرِقَةِ، أَوْ جَاءَ فِيهِ وَعِيدٌ فِي الْآخِرَةِ مِنْ عَذَابٍ، وَغَضَبٍ، وَتَهْدِيدٍ، أَوْ لُعِنَ فَاعِلُهُ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ﷺ؛ فَإِنَّهُ كَبِيرَةٌ وَلَا بُدَّ.

هنا هذا الكلام الذي ذكره الذهبي هو حد الكبيرة وضابطها وتعريف الكبيرة؛ يعني بعد هذه المقدمات وبعد هذا التنبيه على أن الكبائر ليست محصورة بهذا العدد الذي هو السبع؛ لأن الأقوال في العدد كثيرة وهي بنيت على فهم لبعض النصوص، يعني قيل: إنها أربع. وقيل: إنها سبع. وقيل: إنها تسع.. وقيلت أقوال في عدد الكبائر بناءً على فهم نصوص معينة أو بعض النصوص؛ لكن الصحيح أنها ليست محصورة في هذه الأعداد وأنها كثيرة، وهي مذكورة في كتاب الله وسنة نبيه ﷺ.

فإذن ما الذي ينبغي على المسلم في هذا الباب، إذا كانت ليس هناك عدد معين بمعنى أن يقال عددها عشرين الأولى الثانية الثالثة.. لو كانت محصورة في هذا العدد ما نحتاج لضابط، خلاص عرفت بأنها محصورة بهذا العدد فتحفظ برقمها وعددها ولا يحتاج الإنسان في هذا إلى ضابط. فإذا كانت ليست محصورة بعدد فكيف يستقيم للإنسان معرفتها أو ما الضابط الذي به يعرف المسلم الكبيرة؟

فذكر الإمام الذهبي: (والذي يتجه) في هذا الباب، يعني يتجه في معرفة الكبائر (ويقوم عليه الدليل أن من ارتكب حوباً من هذه العظائم) حوباً أي: ذنباً، من هذه العظائم أي: الذنوب كبيرة (ممَّا فِيهِ حَدٌّ فِي الدُّنْيَا؛ كَالْقَتْلِ وَالزَّوْنِ وَالسَّرِقَةِ، أَوْ جَاءَ فِيهِ وَعِيدٌ فِي الْآخِرَةِ مِنْ عَذَابٍ وَغَضَبٍ وَتَهْدِيدٍ، أَوْ لُعِنَ فَاعِلُهُ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ﷺ؛ فَإِنَّهُ كَبِيرَةٌ وَلَا بُدَّ) هذا ضابط الكبيرة، ضابط الكبيرة ما جاء فيه حد في الدنيا أو وعيد في الآخرة، ولو أدركت أن تقتصر أكثر وقلت: الكبيرة هو ما جاء فيه وعيد. كل ذنب جاء فيه وعيد فهو كبيرة، والحد الذي في الدنيا هذا وعيد على الذنب. وإن شئت التفصيل فكل ذنب جاء فيه حد في الدنيا بأن يقتل فاعله أو يرحم أو تقطع يده أو نحو ذلك، فكل ذنب جاء فيه حد في الدنيا أو جاء فيه وعيد في الآخرة بأن غضب الله عليه أو لعنه، أو مثلاً جاء في النص أنه لا يدخل الجنة، أو أنه لا يشم رائحتها، أو مثلاً يدخل النار، أو نحو ذلك.. فكل نص جاء فيه وعيد من الكبائر.

وأيضاً النصوص التي جاء فيها (لا يؤمن) أو (ليس منا) وسيأتي منها نماذج في هذا الكتاب فهذا أيضاً

من الكبائر؛ لأنه لا يقال: (لا يؤمن) يعني لا يكون نفي الإيمان بفعل هذا أمر مكروه ولا يكون هذا النفي إلا بترك واجب أو فعل محرم - كبيرة -، فما جاء فيه (ليس منا)، أو جاء فيه (لا يؤمن) فمثل هذا النفي لا يكون إلا في الكبائر. فهذا ضابط، فكل نص قيل فيه (ليس منا) أو (لا يؤمن) من فعل كذا، فهذا يدل على أن هذا الأمر من كبائر الذنوب، ومن ذلك الحديث الذي مرّ قريبا «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، لا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن»، فالإيمان المنفي عنه هنا ليس الإيمان المستحب، إنما الإيمان الواجب. فنفي الإيمان لا يكون إلا في كبيرة.

وبهذا أيضا ذكر في الوسطية التي عليها أهل السنة في هذا الباب الأحاديث التي جاء فيها نفي الإيمان، فليس القول فيها كما تقول الخوارج: إنه خرج من الدين وانتقل من الملة. وليست أيضا القول كما تقوله المرجئة: إنها لا تؤثر على إيمانه؛ بل هو مؤمن كامل الإيمان مع فعله لها. بل الحق قوام بين ذلك، فهذه الكبائر تنقص الإيمان وتضعفه ولا تخرج من الدين.

قال: (بِمَا فِيهِ حَدٌّ فِي الدُّنْيَا؛ كَالْقَتْلِ وَالزَّنى وَالسَّرِقَةِ، أَوْ جَاءَ فِيهِ وَعِيدٌ فِي الْآخِرَةِ مِنْ عَذَابٍ، أَوْ غَضَبٍ، أَوْ تَهْدِيدٍ، أَوْ لُعْنٍ فَاعِلُهُ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ﷺ؛ فَإِنَّهُ كَبِيرَةٌ وَلَا بُدَّ). وأيضا مثل ما أشرت ما قيل فيه: (ليس منا)، أو قيل فيه: (لا يؤمن)، أو وُصف صاحبه بالنفاق - آية المنافق - أو نحو ذلك من الأمور التي يتضمنها الحديث مما يدل على عظم الأمر.

وكذلك أيضا ما نُصَّ على أنه كبيرة في النصوص «ألا أنبئكم بأكبر الكبائر» والحافظ ابن حجر رحمه الله في كتابه «فتح الباري» في المجلد الثاني عشر في آخره، جمع جمعا طيبا للنصوص التي نُصَّ فيها على أمر من الأمور أنه كبيرة، نص أنه من الكبائر فبلغت العشرين في جمع الحافظ ابن حجر رحمه الله في آخر المجلد الثاني عشر من كتابه «فتح الباري».

هذا الآن ضابط به عرفت به الكبيرة، على ضوءه يقال ما هي الصغيرة؟ على ضوء هذا التعريف تستطيع أن تقول: والصغيرة هي ما دون الحدين؛ يعني إذا كانت الكبيرة هذا حدها وهذا ضابطها، فما دونها فمعني ذلك أن ما دون الحدين - حد الدنيا وحد الآخرة فما دون ذلك فهو من الصغائر، فكل معصية أو ذنب لم يأت فيه حدٌّ في الدنيا ولم يأت فيه وعيد في الآخرة، لم يقل عن فاعله في النصوص: غضب الله عليه، أو لعنه، أو أنه لا يدخل الجنة، أو أنه في النار، أو أنه ليس منا، أو لا يؤمن.. أو غير ذلك من الضوابط التي مرت، فهذا يكون من الصغائر.

فإذن الذنوب مقسمة إلى صغائر وكبائر، والكبائر هذا ضابطها، وما دونها فهو من الصغائر. والصغيرة كما نبّه أهل العلم قد يحتف بفعل الإنسان لها من الاستخفاف والاستهانة والإصرار عليها والدعوة إليها أو نحو ذلك ما يجعلها قد ترتقي إلى كبيرة أو إلى أن تكون كبيرة كما جاء عن ابن عباس ؓ في تنمة الأثر السابق: (ولا صغيرة مع الإصرار، ولا كبيرة مع الاستغفار)؛ لأن الكبيرة إذا تاب منها انتهت، إذا تاب توبة صادقة إلى الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى انتهت، ومن تابَ تابَ الله عليه، والصغيرة قد يحتف بها من الإصرار عليها والاستخفاف والاستهانة وعدم المبالاة والدعوة إليها ما يجعلها ترتقي إلى أن تكون كبيرة.



مَعَ تَسْلِيمِ ذَلِكَ أَنَّ بَعْضَ الْكِبَائِرِ أَكْبَرُ مِنْ بَعْضٍ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَدَّ الشَّرْكَ بِاللَّهِ مِنَ الْكِبَائِرِ، مَعَ أَنَّ مُرْتَكِبَهُ مُحَلَّدٌ فِي النَّارِ وَلَا يُغْفَرُ لَهُ أَبَدًا فَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ [النساء: ٤٨]، ١١٦]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ﴾ [المائدة: ٧٢]. وَلَا بُدَّ مِنَ الْجُمُعِ بَيْنَ النَّصُوصِ. قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَلَا أُنبِّئُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَائِرِ؟» قَالَهَا ثَلَاثًا. قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ!، قَالَ: «الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ»، وَكَانَ مُتَكِنًا فَجَلَسَ فَقَالَ: «أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ». فَمَا زَالَ يُكْرِّرُهَا حَتَّى قُلْنَا لَيْتَهُ سَكَتَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

فَبَيَّنَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّ قَوْلَ الزُّورِ مِنْ أَكْبَرِ الْكِبَائِرِ. وَلَيْسَ لَهُ ذِكْرٌ فِي السَّبْعِ الْمُبَقَّاتِ، وَكَذَلِكَ الْعُقُوقُ.

هنا أيضا ينبه المصنّف رحمه الله إلى فائدة تتعلق بالكبائر، فهذه الذنوب التي وُصفت بأنها كبائر هي ليست على درجة واحدة، فبعضها أكبر من بعض وبعضها أشنع من بعض، فهي ليست على درجة واحدة، والنصوص دلت على أن الذنوب الكبائر بعضها أكبر من بعض، كما في الحديث الذي أشار إليه المصنّف «أَلَا أُنبِّئُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَائِرِ؟» وعدّ النبي عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ في جملة الكبائر وفي مقدّماتها الشرك بالله وهو أظلم الظلم وأعظم الذنوب على الإطلاق، بل هو الذنب الذي لا يغفر لصاحبه إذا مات عليه، لهذا أورد المصنّف (قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ [النساء: ٤٨، ١١٦]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ﴾ [المائدة: ٧٢]). فالشرك كبيرة، وهو أكبر الكبائر، وهو ذنب لا يغفره الله ك لصاحبه إذا لقي الله به.

أما الذنوب الأخرى الكبيرة التي هي دون الشرك ودون الكفر بالله تَبَارَكَ وَتَعَالَى فأمرها تحت مشيئة الله

كما في الآية: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ﴾.

ثم ذكر رحمه الله الحديث «أَلَا أُبَيِّنُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَائِرِ؟» وهذا واضح وهو صريح في تفاوت هذه الكبائر، وأنها ليست على درجة واحدة، قال: (فَبَيَّنَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّ قَوْلَ الزُّورِ مِنْ أَكْبَرِ الْكِبَائِرِ. وَلَيْسَ لَهُ ذِكْرُ فِي السَّبْعِ الْمَوْبِقَاتِ، وَكَذَلِكَ الْعُقُوقُ.). وهذا فيه لفت انتباه إلى ما سبق الإشارة إليه وأن حديث السبع ليس حاصرا للكبائر في هذا العدد، فلا بد من الجمع بين النصوص، والجمع بين النصوص لا يتأتى إلا بالقول بعدم انحصار الكبائر في هذا العدد الذي هو السبع.

هنا قبل الدخول في الكبائر أشير إلى بعض الأمور فيما يتعلق بالكبائر: فالكبائر لها تقسييمات عند أهل العلم عديدة، ومن المفيد لطالب العلم أن يعرف تقسييمات الكبائر، وأيضا الاعتبار التي تكون بها تلك التقسييمات.

فالذنوب تنقسم إلى كبائر وصغائر، وهذا التقسيم مر معنا.

تنقسم الكبائر إلى قسمين، أيضا مر معنا هذا التقسيم:

فعل محظور: فالزنى كبيرة، وهو فعل محظور.

ترك مأمور: ترك الصلاة كبيرة، وهو ترك مأمور.

فالكبائر تنقسم إلى قسمين ترك مأمور وفعل محظور.

تنقسم الكبائر إلى قسمين أيضا باعتبار محلها:

فهناك كبائر في القلب. هناك أعمال قلبية هي من الكبائر.

وهناك كبائر في الجوارح، وهناك أعمال في الجوارح هي من الكبائر.

تنقسم إلى قسمين بهذا الاعتبار.

تنقسم إلى قسمين باعتبار آخر:

قسم يتعلق بحقوق الله.

قسم يتعلق بحقوق العباد.

فالشرك كبيرة وهو متعلق بحق الله، ترك الصلاة كبيرة وهو يتعلق بحق الله.

أكل مال اليتيم، السرقة، القتل إلى غير ذلك من الكبائر تتعلق بحقوق العباد. وكلها هي حقوق لله

ولكن قيل عنها: إنها حقوق للعباد؛ لأن للعباد فيها مطالبة ولهم فيها حقوق جعلها الله تبارك وتعالى لهم.

وأيضاً هناك تقسيم للكبائر ذكره ابن القيم رحمه الله في كتابه «الجواب الكافي»، وهو تقسيم مفيد جداً للمسلم ولطالب العلم يتعلق بأصل الكبيرة وما يحرّكها في الإنسان، فذكر ابن القيم رحمه الله أن الذنوب تنقسم إلى أربعة أقسام، قال:

القسم الأول: الذنوب أو المعاصي المملّكية أي التي باعث العبد لفعلها أو المحرك للعبد لفعلها هو تعاليه وتكبره وجبروته وطغيانه وميله لهذا الأمر، فهذه ذنوب مملّكية، وهي أن تعاطى العبد الضعيف الفقير من صفات الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى ما لا يليق به مثل العظمة والكبرياء والجبروت ولهذا جاء في الحديث: «العظمة إزاري، والكبرياء ردائي، فمن نازعني واحدا منهما قذفه في النار»، قال تعالى: ﴿إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْتَكْبِرِينَ﴾ [النحل: ٢٣]، والنصوص في هذا المعنى كثيرة، فهذه الذنوب يقع فيها العبد استعلاءً ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ [القصص: ٤]، استعلاءً وتكبراً وتعاطفاً وتعالياً، فمن صفات الله ك ما لا يليق بالعبد، ومن ذلك ما أشرت إليه في الدرس «العظمة إزاري، والكبرياء ردائي».

وعقوبة أهل هذه الذنوب ما لم يتوبوا منها عند الله عظيمة، وعاقبته شنيعة، ولقد جاء في حديث صحيح: «أن المتكبرين يحشرون يوم القيامة أمثال الذر يطوهم الناس بأقدامهم» وهذا جزاء من جنس العمل. فهذا قسم من أقسام أهل المعاصي والكبائر.

القسم الثاني: أهل المعاصي والذنوب الشيطانية، والتي يكون فعل العبد لها تشبه بالشيطان وبخصال الشيطان وخلاله، ومن ذلكم الحسد والمكر والكيد والنفاق والغل والدعوة إلى المعاصي والذنوب والترغيب فيها والتحذير من الطاعات والنهي عنها والأمر بالبدع وبالأهواء والضلالات، وكل ما قارف هذه الأشياء صار متشبهًا بالشيطان؛ فهي دروب شيطانية؛ لأن فاعلها قد تشبه بفعلها بالشيطان وأتسى به، مثل أن يكون الإنسان والعياذ بالله داعية إلى الضلال، داعية إلى المعاصي والآثام، وأن يكون محذرا من الطاعات، مخذلاً عن العبادات، ناهيا عن فعلها، هذا أخو الشيطان؛ بل هو شيطان كما قال الله عز وجل: ﴿شَيْطَانِ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا﴾ [الأنعام: ١١٢]، فهو شيطان وأخ للشيطان لأنه ماثله في صفاته وشابهه في أفعاله خصاله، فهذا نوع من الذنوب وقسم.

القسم الثالث: الذنوب السَّبعية، وهي الذنوب التي يتشبه فيها الإنسان بالوحوش الضارية والحيوانات المفترسة، هذه تسمى ذنوب سبعية؛ مثل الغضب وسُرعة الغضب، ومثل القتل ومثل ضرب الناس والاعتداء عليهم، فهذه الذنوب وأمثالها كالصوت العالي واللزع والهيجان والثوران.. كل هذه الصفات

التي تظهر في السباع فعل الإنسان لها هو من هذا القبيل، الذنوب السبعية التي يفعلها الإنسان ويكون فيها مشابها للحيوانات المفترسة.

حتى إنه درج عند الناس ومعروف ربما يُسمع بعض الأحيان بعض الأشخاص الذي تظهر فيه مثل هذه الأعمال يقول عنه بعض الناس: هذا ليس إنسانا، هذا حيوانا، أو يقول: هذا وحش، أو يقول: هذا من السباع. تأتي هذه الكلمة؛ لأنهم رأوا فيه صفات ولا يعهدونها إلا في الحيوانات المفترسة، رأوا فيه صفات من هذا القبيل.

فهذه الذنوب وأمثالها تسمى الذنوب السبعية يعني التي فعل الإنسان لها هو نوع من التشبه بالحيوان السبعي أو بالوحوش.

القسم الرابع: الذنوب أو المعاصي البهيمية التي يتشبه فيها الإنسان ببهيمة الأنعام، ويجمع هذا النوع الشره والحرص على شهوة البطن وشهوة الفرج؛ أن يقضي شهوة بطنه بجلب المال وتحصيل المال بأي طريقة، لا يبالي ولا يفكر؛ لأن الذي أمام عينيه وأنام ناظريه تحصيل شهوة بطنه كيفما اتفق، فلا يبالي يأكل مال اليتيم، يأكل ما ليس له بحق، كل هذه الأمور لا يبالي بها، يأكل الأشياء المحرمة يتناول الأمور الممنوعة لا يبالي بذلك. وأيضا هم شهوة فرجه وقضائها كيف ما اتفق زنى لواط.. أي طريقة المهم يقضي شهوة فرجه، فيكون بذلك شبيها ببهيمة الأنعام. فهذا الصنف الذنوب تسمى الذنوب البهيمية.

ذنوب سبعية وذنوب بهيمية والله تبارك وتعالى يقول: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ [الإسراء: ٧٠]، فالله عز وجل كرم الإنسان بالعقل، فكيف يتشبه بهذه الحيوانات البهيمية وبهذه الوحوش التي لا تعقل، كرمه الله وميزه فكيف يكون هذا المكرم بالعقل وحشا ضاريا، أو كيف يكون الذي المكرم بالعقل حيوانا بهيما؟ ميزه الله بالعقل فينبغي أن يعمل عقله ويشغل عقله بأمور مفيدة ويتبعد عن الأمور المحرمة، ولا حظ في النصوص ولا سيما ما جاء في الصلاة النهي عن الإقعاء؛ كإقعاء الكلب وافتراش السبع ونقر الغراب.. وهذا كله تكريم الله عز وجل لبني آدم، ولا يكون بهذه الصلاة التي أشرف أعمال العبد يكون مثل هذه الحيوانات إما يُقعى مثل الكلب، أو يفترش مثل السبع، أو ينقر مثل الغراب، أو يرمي نفسه رميا عندما يهبط إلى الأرض مثل الجمل «لا يبرك مثل برك البعير»، أيضا ورد التفات الثعلب.

المهم أن الله عز وجل كرم الإنسان أن يكون مثل هذه الحيوانات الوحشية أو الحيوانات البهيمية كرمه الله عز وجل.

فإذن هذا تقسيم ذكره أهل العلم، وهو فيه جدًّا للإنسان حتى يعرف مداخل هذا الذنوب على نفسه فيغلّقها، فيقول: الله عز وجل كرمني وشرفني وفضلي، فلماذا أكون مثل البهيم أو مثل الوحش، أو أكون متشبّهًا بالشیطان، أو أتعالي وأتعظم وأخرج نفسي من كوني عبدًا فأدعي صفات الخالق الجليل والرب العظيم، وأتعالي على عباد الله عز وجل ﴿وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ [لقمان]. ثم شرع المصنف رحمه الله بعده للكبائر.

[ونقف هنا، والله تعالى أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين]